المصـــــدر : المدينة المنورة - الرسالة
التـــاريخ : 26-10-2007 العـــدد : 0
الصفحـات : 5 المسلسل : 15

نادوا بضرورة إقامته.. وتدعيم استقلاليته وحمايته .. و الرسالة تسأل:

هل آن الأوان لإنشاء مركز وطني لقياس الرأي العام ؟!

طرح القضية : ساري الزهراني

لعلنا في هذا التحقيق نقدم دعوة ملحة نحو ما يحقق لهذا الوطن وأهله ما يصبو إليه حينما ننادي بصوت مرتفع للمطالبة بإنشاء مركز لقياسات الرأي العام بحيث يستخدم الأساليب العلمية والتقنية المتطورة والعينات المتنوعة التي يتم انتقاؤها وفق أساليب علمية للوصول إلى المواقف الحقيقية لمعرفة اتجاهات الرأي العام وميولاته الأمر الذي بدوره يساعد أصحاب القرار على اتخاذ قرارهم السليم وتوجيهه الوجهة الصحيحة الذي يخدم أفراد المجتمع ويعود عليه بالنفع الكثير.

وعطفا على ما سبق حاولت الرسالة في هذا التحقيق معرفة آراء بعض المثقفين ليكون نواة أولى لمداخلات ومشاركات أخرى، فإلى نص أقوالهم:

د. عايض الردادي:

الرأي العام مهم في رسم صورة المستقبل ولا يمكن الوصول إلى ذلك إلا بمراكز متخصصة

أحمد المهندس:

يجب إقامة مراكز أهلية لقياس الرأي بلا خوف أو تردد !

المصـــــدر : المدينة المنورة - الرسالة
التـــاريخ : 26-10-2007 العـــدد : 0
الصفحـات : 5 المسلسل : 15

أهمية مراكز قياس الرأي

فمن جانبه قال الدكتور عايض الردادي الكاتب المعروف وعضو مجلس الشورى إن مراكز قياس الرأي الجماهيري مهمة ولها مكانتها لدى الدول المتقدمة، وعليها تبنى خطط واستراتيجيات، وعن طريقها تعرف اتجاهات الجماهير تجاه موضوع من الموضوعات، وقد يقر شيء بناء عليها، وقد يوقف إن كانت اتجاهات الجماهير ضده.

والجامعات في أقسام الإعلام تدرّس لطلابها برامج قياس الرأي، وقد تقوم ببعض البحوث تدريبا لطلابها، أو تكليفها من جهة معينة.

وأضاف الدكتور عايض الردادي قائلاً: في أكثر الدول توجد مراكز للدراسات تقوم ببحوث وتحلل الاستبانات الموزعة على الجمهور؛ لتصل لاتجاه الجمهور، وتلجأ القطاعات الخدمية للتعرف على رأي الجهة المستفيدة تجاه برامجها من خلال تكليف مركز دراسات بإجراء بحوث ترسم لها صورة المستقبل، والوسائل الإعلامية الكبيرة لديها مراكز بحوث ودراسات تعتمد عليها في تطوير الوسائل الإعلامية: مقروءة، ومسموعة، ومرئية.

تفاوت النتائج

وتتفاوت نتائج دراسات المراكز -والكلام للدكتور الردادي- من حيث دقة البحث الموصل للنتائج، ومن حيث عينة الجمهور المستهدف، ومن حيث الأمانة، وعدم الخضوع للأهواء أو الإغراء، وعلى ضوء ذلك تكون الثقة أو عدمها في النتائج ، فقد تغير وسيلة إعلامية كل الخطط عندما تكتشف أن النتائج أوضحت أنها محدودة المتابعة، وقد تطور أكثر إذا جاءت النتائج جيدة.

ومراكز قياس الرأي تلجأ إليها الجهات عندما تريد الإقدام على خطوة معينة؛ لتتأكد من سلامة المسار قبل إنفاق الأموال.. أما الجهات التي لا تعمل بتخطيط، ولا تجري قياسا لرأي المستفيد فقد يخفق مشروعها في مراحله الاولى.

وأسوأ ما في مراكز قياس الرأي حينما تلجأ إلى الخداع، فتجري البحث بطرق غير علمية، ثم تقدم نتائج ترضي رغبة من طلب منها البحث: ولكنها لا تتحرى الحقيقة والنزاهة فيكون البحث خدعة، ونتائجه غشاً، وغالبا مثل هذه المراكز في العالم الثالث وتعمل لأهداف مادية: فمثلا قد يقدم مركز بحث نتائج كاذبة عن كثافة المتابعة لبرامج قناة تلفازية من اجل كسب الإعلان.

السياسات المستقبلية

وأكد الدكتور عايض الردادي على أن كثيرا من الدول ترسم سياستها المستقبلية في الاقتصاد والتنمية مبنية على الدراسات التي تقوم بها مراكز الأبحاث، وعلى حاجة المستفيدين في كل المجالات، ثم ترسم خطة تنفيذية بناء على نتائج الدراسات، فتأتي التنمية ناجحة أو تكون عثراتها قليلة، والدول المتقدمة تنمويا لديها مراكز قياس للمستقبل ومراكز متابعة للخطط.

قياس الرأي والاستطلاع

ويختم الدكتور الردادي حديثه قائلا: لابد من التفريق بين قياس الرأي الذي تبنى عليه خطط للمستقبل والاستطلاع الذي يهدف لمعرفة رأي تجاه قضيته ؛ فالأول له إجراءات منهجية علمية لا تتوافر في الثاني.

الرأي العام مهم في رسم صورة المستقبل، ولا يمكن الوصول إلى ذلك إلا بمراكز متخصصة، في الاقتصاد والاجتماع والتنمية والعلوم، ويلاحظ الفرق في التنمية في الدول التي لديها مراكز قياس جادة وعلمية والأخرى التي لا يوجد لديها، أو توجد مراكز دون المستوى. إن الخطط المبنية على دراسات وبحوث علمية من تنفق المال إلا بالوجه الصحيح أما الخطط العشوائية فهي إنفاق للمال قد يصل إلى الهدر.

التفكير الاستراتيجي

ومن جانب آخر قالت الدكتورة أميرة كشغري الأكاديمية والكاتبة المعروفة: تُعد مراكز الأبحاث والدراسات في أي مجتمع مراكز للتفكير الاستراتيجي، و التطوير المستمر؛ المبني على أسس إحصائية و علمية، كما تعد مراكز قياس الرأي العام من أهم المؤسسات البحثية في المجتمعات .. فهي إحدى ركائز التنمية المجتمعية، و قياس الرأي العام تجاه الكثير من القضايا. كما أن لها دوراً فاعلاً في إشاعة ثقافة حقوق الإنسان، و دراسة مستويات هذه الحقوق على صعيد الممارسة العملية، و ذلك بمعايير مهنية و موضوعية معتمدة على كفاءات أكاديمية ذات اختصاص. وهي كذلك حلقة وصل بين المؤسسات الرسمية و المجتمع، ومؤسسات المجتمع المدني. و لأن مثل هذه المراكز هي أيضاً خط إنفتاح على العالم الخارجي و وسيلة تعبير حرة، لذا ينبغي أن تحظى بمكانة اعتبارية خاصة، و حماية مباشرة من جهات صناعة القرار السياسي لتوفير أجواء البحث العلمية، و الحرية المناسبة لها، حتى يكون أداؤها علمياً و ناضجاً من ناحية، و وطنياً مفيداً للتنوير و توفير البدائل و القدرة على التوصية لاتخاذ

المصـــــدر : المدينة المنورة - الرسالة
التـــاريخ : 26-10-2007 العـــدد : 0
الصفحـات : 5 المسلسل : 15

القرار من ناحية ثانية.

خدمات عديدة

وحول ما تقدمه مراكز الأبحاث و مراكز قياس الرأي من خدمات عديدة قالت الدكتورة أميرة كشغري بأنها تشمل ما يلي:

١. إمداد صانع القرار بشكل دوري و سريع بآراء الجماهير و المتخصصين في القضايا المهمة للاستفادة منها في وضع السياسات العامة وعمليات التخطيط و عمليات المتابعة والتقويم من خلال توفير الجودة النوعية للبيانات و نتائج دقيقة للاستطلاعات.

٢. متابعة ورصد انعكاسات القضايا السياسية و الاقتصادية والاجتماعية، المثارة محلياً وإقليمياً وعالمياً على الرأي العام.

٣. إعطاء متخذي القرار انعكاسات سريعة عن موقف الرأي العام تجاه قضية ما، بما يدعم رؤية متخذ القرار تجاه القضايا المختلفة، ويمكنه من تكوين تصور كامل للأثر المجتمعي للقرار المحتمل.

٤. قياس اهتمامات الرأي العام بما يمكّن من معرفة القضايا ذات الأولوية التي يجدر وضعها على قائمة اهتمامات متخذي القرار.

مراكز الأبحاث

وأضافت الدكتورة كشغري لدينا في المملكة عدد من مراكز الأبحاث و الدراسات؛ و لكنها في مجملها غير مستقلة بمعنى أنها تابعة للوزارات و المؤسسات الحكومية باستثناءات قليلة لمراكز ناشئة بمبادرات فردية. و هنا استثني مراكز الدراسات المالية، و هي مراكز مستقلة و تتمتع بدرجة عالية من المهنية و الكفاءة.

هناك مراكز أبحاث خاصة بوزارة العمل و وزارة التعليم و وزارة التخطيط و غيرها من الوزارات. و يعتبر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، و هو هيئة علمية بحثية تتبع مؤسسة الملك فيصل الخيرية، من أهم المراكز البحثية المتخصصة في مجال الدراسات الإسلامية والإنسانية. كذلك هناك مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام و مركز الدراسات الإستراتيجية و غيرها. هناك أيضاً مراكز أبحاث خاصة مرتبطة بالجامعات السعودية و قد تكون هي المراكز العلمية الوحيدة التي تنتهج المهنية المطلوبة غير أنها تظل مراكز غير مستقلة مالياً.

مراكز قياس الرأي

وحول مراكز قياس الرأي العام في المملكة فتقول الدكتورة أميرة كشغري: أما بالنسبة لمراكز قياس الرأي العام فهي غير موجودة في المملكة رغم أن وجودها يعد من الضرورات و المتطلبات الاساسية للتنمية في كل بلدان العالم. من المهم الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الإعلامية في المملكة بدأت مؤخراً في عرض برامج، أو توفير مساحات تسعى إلى شكل من أشكال قياس الرأي عن طريق طرح أسئلة مختارة على المواطنين، و تجميع آرائهم حول العديد من القضايا الاجتماعية و الاقتصادية. و كمثال على هذا التوجه أشير إلى البرامج التلفزيونية في قناة الإخبارية (سؤال اليوم، و عطفاً على السؤال) و كذلك ما تقوم به الصحف المحلية من استفتاءات على مواقعها الإلكترونية لمعرفة اتجاهات الرأي العام حول قضية ما. غير أن هذه الطريقة لا تنتهج منهجاً علمياً حقيقياً حيث إن العينة المستفتاة قد لا تمثل كافة الشرائح الاجتماعية المستهدفة، فهي لذلك – و إن كانت بداية جميلة – تظل طرقاً

د. أميرة كشغري:

المراكز البحثية ومراكز قياس الرأي مؤشر حضاري للتنمية

المصـــــدر : المدينة المنورة - الرسالة
التـــاريخ : 26-10-2007 العـــدد : 0
الصفحـات : 5 المسلسل : 15

غير علمية و أقرب إلى البساطة و العفوية، بالإضافة إلى أنها لا تفي بالأغراض المعروفة لمعرفة التوجهات المجتمعية و قد لا تستخدم لخدمة هذه الأغراض.

ضرورة ملحة

ومن هذا المنطلق، أرى –والكلام للدكتورة أميرة كشغري– ضرورة إقامة المزيد من المراكز البحثية و إنشاء مراكز قياس الرأي و تدعيم استقلاليتها و حمايتها، و ذلك لهدفين.

الهدف الأول : إشاعة مفهوم حقوق الإنسان، ودراسة هذه الحقوق وفق معايير أكاديمية وعلمية موثوق بها.

أما الهدف الثاني : فهو قياس الرأي العام في كثير من القضايا التي تحتاجها المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات المختلفة. بمعنى أن هذه المراكز سوف تقدم خدماتها ليس لمتخذي القرار فحسب بل أيضاً لمختلف المؤسسات المجتمعية الرسمية وغير الرسمية.

من جهة ثانية أرى ضرورة التواصل و تبادل الخبرات في مجال استطلاعات الرأي بين المملكة والدول العربية بما يخدم تطوير آليات العمل في هذا المجال. بالإضافة إلى التواصل والتنسيق المستمر بين مراكز قياس الرأي العام المحلية (عند إنشائها) و مثيلاتها الإقليمية و العالمية.

أهمية الرأي

ومن جانبه قال الأستاذ أحمد محمد المهندس ناشر ورئيس تحرير وعضو هيئة الصحفيين السعوديين إننا نعيش في زمن الرأي والرأي الآخر .. وأصبح للرأي مكانته في الحياة الإنسانية والاجتماعية.. فقد حرصت العديد من الدول المتقدمة والحضارية على إنشاء مراكز متخصصة لقياس الرأي.. لتبني على تلك الآراء المختلفة مقاليد الحكم، والخطط والعمل الاقتصادي والتنموي للدولة لتواكب التطور والحضارة. وكان للرأي في صدر الإسلام أهميته، فقد كان الأمر بين رسول البشرية والصحابة شورى، وكان صلوات الله وسلامه عليه لا يتخذ قراراً لم يأت كوحي سوى بالشورى، وبعد أن يتداول الرأي مع الصحابة وأصحاب الرأي السديد رغم ما يتمتع به من حكمة النبوة .

الاهتمام المتواصل

وأضاف الأستاذ أحمد المهندس وقد اهتمت حكومة خادم الحرمين الشريفين بالرأي وكان المركز الوطني للحوار الوطني نتاج هذا الاهتمام .. ومن خلاله تحققت الكثير من الميزات والإنجازات على أكثر من صعيد في مملكة الخير.

ولكن المركز الوطني في اعتقادي ويشاركني الرأي العديد من المهتمين والناس اصبح بمثابة مركز شبه حكومي أو أن الرأي فيه لربما صادف أو شابهه شيء من المجاملة أو عدم الدقة – إذا صح التعبير– لذلك أتمنى تشكيل أو تأسيس مراكز وطنية أهلية لقياس الرأي.. بعيدة عن التأثيرات الأخرى ومحايدة.. يمكن أن تكون أكثر تأثيراً وأهمية للجهات الرسمية.. والعديد من الجهات المستفيدة.. والمشاريع التنموية والقرارات والأنظمة.. وتكون فيها الشفافية عنواناً بارزاً للعمل والعطاء.

أعتقد أن إنشاء مراكز جديدة أهلية لقياس الرأي هي ما نحتاج في هذه الظروف التي يعيشها العالم.. فمن خلالها يستطيع الجميع أن يدلي بدلوه وبرأيه بلا خوف أو تردد وأمان.. وبأسلوب ديمقراطي يتفق وأبجديات العصر.

وحكومتنا الرشيدة وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين حريصة على تفعيل مثل هذه المبادرات والأعمال الوطنية

المصـــــدر : المدينة المنورة - الرسالة
التـــاريخ : 26-10-2007 العـــدد : 0
الصفحـات : 5 المسلسل : 15

حماد بن حامد السالمي --

مختلف القرارات التي تتخذ ستأخذ مساراتها الصحيحة إذا بنيت على معلومات دقيقة وإحصاءات رقمية

ومن جانبه قال الأستاذ حماد السالمي نائب رئيس نادي الطائف الأدبي الثقافي : أصبح الرقم في حياتنا المعاصرة، جزءاً من حياة الانسان لا غنى عنه، العالم الرقمي هو مرحلة حضارية للانسان المعاصر، فاذا احسن التعامل مع الارقام، واستفاد من الاحصاءات، استطاع بالتالي اضافة منجز جديد في الحضارة الانسانية.

ان تقدم الشعوب وتطورها وتمدنها، يبنى على التخطيط السليم، والقرارات الصائبة، وليس هناك تخطيط سليم، ولا قرارات صائبة، تتم برؤى فردية، وتنجز باجتهادات شخصية، فرأي الجماعة مقدم على الفرد. يد الله مع الجماعة.

كيف نعرف رأي الجماعة، ونقيس نبض الشارع، ونقف على الرأي العام الغالب، اذا لم يكن لدينا مركز او مراكز لقياسات الرأي العام.

ان مختلف القرارات التي تتخذ في شأن سياسي او اقتصادي او حتى ثقافي واجتماعي سوف تأخذ مساراتها الصحيحة والناجحة، اذا بنيت على معلومات دقيقة، واحصاءات رقمية جيدة، ومن هنا تبرز اهمية وجود مراكز قياس للرأي العام، تكون محايدة، وتتوفر على الكفاءة والخبرة، وتستخدم الاساليب العلمية الحديثة، ومنها القياسات الرقمية المعاصرة.

المصـــــدر : المدينة المنورة - الرسالة
التـــاريخ : 26-10-2007 العـــدد : 0
الصفحـات : 5 المسلسل : 15

قياس الرأي العام بين (ضرورة) اعتماد المنهجية العلمية و(ضرر) الاتكاء على الانطباعات الذاتية

في عصر الإصلاحات الإدارية الكبرى وفي ظل القفزات التنموية والحضارية التي نعيشها في بلادنا لم يعد مقبولا أن يتعرّف العالم على آراء واتجاهات السعوديين حول قضايا محلية وعالمية من خلال مراكز البحوث الدولية التي تتلصص علينا وعلى آرائنا من خلال مواقع الانترنت والمكالمات الدولية أو عن طريق بعض الوكلاء (المقاولين) المحليين الذين لا يحسنون ما يعملون. نعم لقد آن الأوان في عصر الجامعات العشرين ومراكز البحوث العديدة أن نؤسس في بلادنا مركزا وطنيا متميزا يعني بقياسات الرأي العام ليقوم بدوره المأمول في الاهتمام بشؤوننا ودراسة قضايانا و ترجمة اتجاهاتنا ليكون عونا للمخطط السياسي والاقتصادي والثقافي وكل مهتم بشؤوننا.

وحين ننادي بأهمية هذا المشروع و ضرورة البدء في ضبط الممارسات الحالية لنشاطات الاستقتاءات العامة ومنها دراسات أحوال الرأي العام فإننا بذلك لا نبتدع تقليدا جديدا فقد عرفت الأمم السباقة وبصور مختلفة منذ عصر اليونانيين القدماء أهمية بناء القرارات ذات الارتباط بالقضايا العامة على اتجاهات ونبض الرأي العام. وقد أثبت المؤرخون مظاهر كثيرة لاهتمام اليونانيين الأولين برأي الناس، وحين ورث الرومان بعض تراثهم الفكري وضعوا بعض الأفكار والنشاطات التي حاولت سبر آراء العامة في الشؤون المختلفة ضمن التعديلات والإصلاحات السياسية والدينية التي مرت بها أوروبا خاصة فرنسا وبريطانيا. و في عصور الإسلام المختلفة رتبت التنظيمات الإدارية السياسية ومفاهيم السياسة الشرعية العديد من الأدوار ضمن جهود العلماء والمفكرين المسلمين في تأطير حقوق الرأي العام من خلال مفاهيم أكثر انضباطا ومشروعية كما تجلت في بعض صور الشورى، ومكونات المؤهلين لمجموعة أهل الحل والعقد. ولا باس من التذكير في هذا السياق التاريخي بأن المفهوم العلمي لمصطلح «الرأي العام» لم يظهر في صورته المنهجية إلا في عشرينيات القرن الماضي جراء الحروب وتعقد المجتمعات وتشابك المصالح حتى استقر المفهوم كعلم ممارسة بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، ثم ازدادت أهمية الرأي العام وأساليب قياس شرائح الرأي العام مع تطور الحملات الانتخابية بشكل خاص في الولايات المتحدة وظهور وسائل الإعلام الجماهيري التي أسهمت بشكل كبير في تشكيل اتجاهات الرأي العام وهو ما شجع العلماء على استنباط مناهج وأدوات جديدة لقياس اتجاهات الرأي العام تبعا لهذه التطورات الجديدة.

الأهمية الإدارية والسياسية

حيث نعيش عصر المعلومات وثقافة الصورة وجماهيرية وسائل الاتصال ضمن منظومة كونية تشابكت فيه الرؤى واختلطت فيه المفاهيم لم يعد ممكنا بناء القرارات والسياسات سواء على مستوى القطاع الخاص أو القطاع العام بشكل لخص على الفهم الشخصي والمبادرات الشخصية التي ربما نجمت عن انطباعات مجردة أو تقارير رسمية غير مستندة لقاعدة معلومات تكشف حجم تطلعات الناس ورؤيتهم. ولهذا كان مثل هذا البديل الخلفي العصري الذي ثبتت نجاعته والمتمثل في اعتماد العلم والمنهجية من خلال سلسلة من الخطوات اللازمة لتفعيل دور ما بات يعرف عالميا بمراكز قياسات الرأي العام Public Opinion Polling Centers.

وحيث نتّجه للتخصّص والاحتراف في عصر الإدارة العلميّة الحديثة التي تمارس أعمالها وفق مفهوم الإدارة الفعّالة التي يعني بها العلماء «تحقيق أفضل النتائج عبر الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية» أصبحت قياسات الرأي العام حتمية إدارية ومصلحة عليا كونها تنبثق من علوم مهمة تدرّس في كليات الإعلام والعلوم السياسية وغيرها لأهميتها في بناء الأساس الموضوعي للقرارات والسياسات.

ومن الناحية السياسية فإن مراكز استطلاعات الرأي تعد خير معين لمتخذي القرار وراسمي العلاقات ومنفذي البرامج الاتصالية سواء في مجالات السياسة الداخلية أو الخارجية للدول. وفي الولايات المتحدة تعد مراكز استطلاعات آراء الجمهور العام مرتكزا رئيسا عند السياسيين والمخططين وتقاس آراء الشعب الأميركي على مدار الساعة تقريبا عبر العديد من الوسائل وفي مختلف القضايا. ولأهمية ممارسات قياسات الرأي

المصـــــدر : المدينة المنورة - الرسالة
التـــاريخ : 26-10-2007 العـــدد : 0
الصفحـات : 5 المسلسل : 15

د. فايز بن عبد الله الشهري *

العام فقد تأسس في الولايات المتحدة « المجلس الوطني للاستفتاءات العامة» (NCPP) منذ سنة ١٩٦٩وهو مجلس غير حكومي ينتظم فيه كل المؤسسات والمراكز المعتبرة التي تخصصت في مسوحات الرأي العام وإجراء الاستفتاءات الوطنية ويبلغ عدد أعضاء المجلس حاليا حوالى ٦٦ مركزا ومؤسسة. ويركز هذا المجلس في أولوياته على وضع المعايير المحترفة لمستطلعي آراء الرأي العام، وتوسيع دائرة الفهم المشترك بين السياسيين و أجهزة الإعلام والناس، وذلك من خلال نشاطات كثيرة منها تفسير وتوضيح كيف تجري عملية الاستفتاءات وكيف يمكن قراءة نتائج الاستطلاعات في مختلف القضايا.

المركز الوطني لقياسات الرأي العام

وتأسيسا على ما تقدم وبناء على الحاجة الإدارية والعلمية فلربما أن الأوان اليوم لحسم موضوع قوضوية ممارسات قياسات الرأي العام في بلادنا التي باتت معظم نشاطات ممارسيها -بكل أسف- غير منضبطة تتارجح بين اجتهادات محلية غير مقننة أو تجاوزات قانونية وثقافية ترتكبها مراكز دولية ربما جهلت واقع وخصائص مجتمعنا أو وضعت مصالحها قبل كل اعتبار. و من هنا يأتي سؤال ملح مشروع هو ما الذي يؤخر إنشاء مشروع رائد تحت أسم « المركز الوطني لقياسات الرأي العام» على سبيل المثال. ألن يكون مثل هذا المركز مظهرا حضاريا وممارسة عصرية مهمة؟ أليست مهامه حاجة ماسة لمؤسسات الدولة والمجتمع إذ يمكن من خلاله معرفة اتجاهات الناس وآرائهم في شؤون حياتهم وقضاياهم؟ ألم يئن الأوان بعد لرسم الحد العلمي الفاصل بين (ضرورة) اعتماد المنهجية العلمية و (ضرر) الاتكاء على عبث بعض الوكالات الدولية حينا. هل يمكن في عصر المعرفة الركون في إصدار القرارات على الانطباعات الذاتية لمسؤولي الإدارات وموظفيها والاكتفاء بها كمؤشر للحكم على اتجاهات شرائح المجتمع ورأيهم في الظواهر والقرارات ذات العلاقة بحياتهم ومستقبلهم.

إن مركزا وطنيا ننشئه لهذا الغرض يمكن أن يقوم في مراحله الأولى بالآتي:

- ضبط نشاطات قياسات الرأي العام وتقنين ممارساتها وفق أسس علمية وقانونية تحترم النظام العام للبلد وتستجيب لحاجات أبنائه وقادته.
- إجراء الدراسات الميدانية الدورية عن اتجاهات الرأي العام بالنسبة لموضوعات رئيسية أو قضايا موسمية معينة وتلبية احتياجات صانع القرار.
- قياس اتجاهات الرأي العام المتغيرة وتحديد مواضيع الاهتمامات والأولويات.
- تقديم المشورة العلمية لكافة الجهات التي تحتاج لمعرفة توجهات الرأي العام.
- اعتماد المنهجية العلمية لضمان عدم تضليل الرأي العام أو تزوير اتجاهاته من قبل المراكز الأجنبية .

وفي الإجمال لا ينبغي أن نترك لغيرنا مهمة دراسة أحوالنا واتجاهاتنا والعبث بآرائنا وتوجيهها ومن حقي بفرصة الاطلاع على الوثائق الكاملة لبعض الاستفتاءات التي جرت حول آراء السعوديين في قضايا دولية والتي أجرتها بعض المؤسسات الأجنبية ووكلائها يلاحظ بوضوح كيف أنها في المجمل إما مضللة أو غير علمية حيث تجد العينات التي استطلعت غير ممثلة لمجتمعها بشكل علمي كما يتبين تعمد من أجرى الاستفتاء صياغة أسئلة متحيزة ناهيك عن ضعف أسس جمع البيانات وحجم التأثيرات التي أحدثها من أجرى الاستطلاع (التلقوني) لدى بعض المشاركين.

* باحث إعلامي - عضو مجلس إدارة الجمعية السعودية للإعلام والاتصال